۱۳۸۲/۲/۴

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف: مرحوم ... سید باقر مولوی
هرپناهی سبزواری ... ۱۳۰۵
میکرو فیلم تهیه شد
محمد علی رمضانی

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: فوائد الضیائیه

مصنف: عبدالرحمن جامی

مؤلف:

خطی/چاپی: نسخ ۱۵ سطری

سال تحریر: ... عدد اوراق: ۵۱

جزء کتب: نحو شماره خصوصی:

شماره عمومی: ۱۴۹۲۴ شماره قبض:

واقف: سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف:

طول: ۲۱/۸ عرض: ۱۰/۸ شماره صفحات:

عربی ۱۴۹۲۴

۷۲،۶،۲۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المناديين بابوابه

اما بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه

بحبوحة جنانه ونظمتها في سلك التقرير في سمط التحرير للولد العزيز

ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات اللهف والتاسف

وسميتها بالفوايد الضيائية لانه هو الباعث على هذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية

نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى

لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعل جزءا منها هضما

لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف

رحمهم الله حتى يصدر به على سننها ولا يلزم في ذلك عدم الابتداء به مطلقا

حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من

كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما

فلا بد ان يعرف كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها اجزاء

من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام

مشتقان من الكلم بسكين اللام وهو الجرح لتاثير معنيهما في النفوس كالجرح

وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات

السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا يقع الا على ثلث

بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة

ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فالكلمة

جنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة

الكلمة المذكورة في السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي كما يقال اكلت

التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله

بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق اي ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما مهملا

كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضارب والحكمي

كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت

اصلا ولم يوضع له لفظ حقيقي وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من

نحو هو وانت واجرى عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والحذف

وفي لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات

الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات

الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات

غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ

ولم يقل لفظا لانه لم يقصد الوحدة والظاهر عبارته لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق

او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فيخرج منه وضع الحرف حيث

لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب عنه بان

المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح

ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم

وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى عناية زائدة لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما

مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى

اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني

على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع

وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء

المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض فكيف يصدق عليه انه

وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا وغيره

فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر

فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازاء معانيها مفردة

وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس هيهنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر

مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي فانه الفاظ كلفظ الاسم

والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاصة فليس هناك مفهوم كلي هو ا
لموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما يجري على انه صفة لمعنى ومعنا
ه لا بد ان يجري لفظه على حركته وفيه توقف لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه
نحو من التجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة
للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد في بيان نكتة اختيار
احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما
نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع
او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع
وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان

وهذا

٤

وهذا القيد كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائم تصريف واشباههما مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة معربا باعراب واحد مثل عبد الله علما لغلام فيه
مع انه اعرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج منه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري
مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولعل نحو بعلبك كان
المحل كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر فكلما تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع فلا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع
في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ
دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على
وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهو اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان تدل على معنى كائن

من صفتها

الكلمة في نفسها الا في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها

من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او في صفتها ان

لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تدل معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة

اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في مباحث الاسم القسم

الثالث وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما لا تدلان

على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الا بضم كلمة اخرى كالبصرة والكوفة وانما سمي

هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف القسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والا

ستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى منها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له

او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم

الثاني هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

الكلام

٥

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل

على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر

وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك

الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها

بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز من اخويه بعدم

الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران

والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها

حد معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا

الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حد ودها في ضمن دليل

الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب

الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن

اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن

اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما

بالاسناد اى نضمّا مصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة

احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ بها ول

المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين

خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل

غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل

ضرب زيد فضربت زيد قائم وانشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما

تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمات اعم من ان يكون تلك كلمتين حقيقة او حكما

دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام اخوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع

انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه مثل جسق مهمل وزيد

مقلوب زيد مع ان مسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان

كلام المصنف ظاهر في ان مجموع ضرب زيد قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل

حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح

في ان الكلام هو ضرب والتعلقات خارجة منه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب

اللباب

اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى

في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص

من الجملة فقيده به فخرج بصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا او احوالا

الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فحينئذ

يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى

الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند

اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي

العقلي بين الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم

فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل

وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند

ومسند اليه وهما لا يجتمعان الا في اسمين او في اسم وفعل اما الاقسام الاربعة

الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل او الفعل

والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان

كان مسندا اليه فالمسند مفقود او الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود

وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم

يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو

النوى في ادعونا بدلا الاسم مادل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى نفس
مادل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في ايضاح شرح المفصل
الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها
كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره
اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه و
محصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذا
ته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا
في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا
لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر

متعلقه

متعلقه مخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصو
صة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا
تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا
يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لتكون الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف ما
تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته الحاصلة في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلال بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى
في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى
ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق

ماسبق لوجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ثانيها

على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع

الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة

وبهذا ينجلي ما يوهم هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه

لا يختل حد الاسم جمعا والحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو

وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية

مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكن منها ما يعقل متعلقا بغيرها اجمالا وتبعا

من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى

متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها ان تذكر هي مع متعلقاتها فيفهم هناك

لخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها

ولا في غيرها داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى

في نفسه باعتبار معناه التضمني على الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد

الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن بأحد الازمنة

الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه في

صفة

صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية

الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه

اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان

النقل منها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات

فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن

المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور

نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب

الوضع الاول ويخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لكونها

معناها بحسب اصل الوضع ويخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه

بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل

على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يمتنع في الدلالة على واحد معين الا

له على ما سواه نعم يمتنع في الدلالة المعينة اما على ما سواه وابين الدلالتين

الاولى ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد

معرفته فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على ان خواصه ابن التبعيضية

على ان ما ذكره هنا بعض منها وهو جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا

يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة

للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول

اللام اي لام التعريف ولو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم في

قوله الّتي من ابتدا مبنيّا فحاصل معناه لكنّه لم يتعرّض له لعدم شهرته وهو اختيار
اللام اشارة الى انّ المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من انّ اداة التعريف
هي اللام وحدها وانّ يدخل عليها همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالساكن وامّا الخليل
فذهب الى انّها اللام والهمزة المفتوحة وحدها انّ يدخل عليها اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانّما اختصّ دخول حرف التعريف بالاسم
لانّه موضوع لتعيين المعنى المستقلّ بالمفهوميّة يدلّ عليه اللفظ مطابقة والفعل
لا يدلّ على المعنى المستقلّ والفعل يدلّ عليه تضمّنا لا مطابقة وهذه الخاصّة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فانّ حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواصّ المذكورة
ههنا ومنها دخول الجرّ وانّما اختصّ دخول الجرّ بالاسم لانّه اثر
الجرّ في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنويّة
ودخول حرف الجرّ لفظا وتقديرا يختصّ بالاسم لانّه موضوع للافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه وامّا
الاضافة اللفظيّة فهي فرع المعنويّة فينبغي ان لا تخالف الاصل بان يختصّ
بما يخالف ما يختصّ به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعمّ الا
سم والفعل ومنها دخول التنوين بانواعه الّا تنوين
الترنّم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيانه

اقسامه

اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنّم به ووجه عدم اختصاص
تنوين الترنّم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على المدخول
لانّ المتبادر من دخول الشيء في الشيء والحروف بالاخير كلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانّما اختصّ هذا المعنى بالاسم لانّ الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجرّ لا بدّ له لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانّما فسّرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لانّ الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليها كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين والاضافة بتقدير حرف الجرّ مطلقا مختصّ بالاسم
وانّما قيّدنا ما قلنا بتقدير حرف الجرّ لئلّا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانّ مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجرّ لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانّه امّا
ان يكون مركّبا مع غيره او لا والاوّل امّا ان يشبه مبنيّ الاصل او لا فهذا اعني المركّب
الذي لم يشبه مبنيّ الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركّب والمركّب الذي يشبه
مبنيّ الاصل مبنيّ فالمعرب الذي هو من الاسم المركّب اي الاسم الذي ركّب مع غيره
تركيبا يتحقّق مع عامله فيخرج نحو زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هو

مثلا ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر ومثلا ما هو
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فان الاصل في البناء هو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وبهذا التفسير ظهر ان مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم
مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الا[عراب]
بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
لم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تعريف علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التراكيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد [بها]

في معرفة

في معرفة اصطلاحاتها فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره فكلام
ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم لمعرفة سبقت به على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان المعرب
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به
الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره
المترتبة عليه من حيث هو المعرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان
يتبدل حرف بحرف في اخره حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة
بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني و[...]
زيدا فان العامل في زيد في هذه الصورة مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظا اخره او تقديره
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصل فتى فتي وفتيا وبفتي
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري كما علم من [...]

يكون حقيقة او حكما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا

رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف

في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة

الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل

حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا

ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء لانه يترتب

عليه الاعراب بل ههنا حدوث الاعراب به حصول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام

المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان

للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر

ان هذا الحكم لم يكن من خواصه الشاملة والاعراب ما اي حركة او حرف اختلف

آخر او آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة والحرف

وحيث يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو اريد بها

عموما لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان الشائع من السبب هو السبب القريب

والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي

لانه معرب على احتمال الصحة لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث

انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن

للمصنف اراد ان ينبه على فائدة وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه

وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس من هذا تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام

في ليدل متعلق بما خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه

بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل

الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني في الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على

صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود

يقال اعتور الشيء وتعاوره اذا تداولوه اي اخذوه جماعة واحد بعد واحد على سبيل

التناوب والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا دلت المعاني المقتضية للاعراب اشتغال

متناوبة [illegible] على جهة التضاد ها ينبغي ان يكون

علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة

على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل

الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على ذاته

صفة ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال

عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربت اذا اوضحت فان الدال

يوضع المعاني المقتضية او من اعربت بعد به اذا فهت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون

معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواع

اي انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات

والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة

والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع

حالة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليتمثل المشبهات

بالفاعل نحو كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حالة كان او حرفا علم المفعولية اي

علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليتمثل الملحقات به والجر حالة كان

او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة له

بنفسها مصدر لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما

اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل

لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي

الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا

كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة

على العامل المقتضية للاعراب في جاءني زيد جاء عامل زيد به حصل معنى الفاعلية

في نايه

في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل زيد به حصل معنى

المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل زيد به

معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها والمفرد والمنصرف اي الاسم المفرد الذي

لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف

اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة

فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والثاني منهما انه واذا كان الاعراب

بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والاعراب فيهما

بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة

والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا

وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية على المصدر تأويله

فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني

مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون

بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة اي فقط

نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجلالا للفرع على تبعية الاصل لان هو جمع

جمع مذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا والجر فيه
تابع للنصب كما سيذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد واخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو والياء اذ اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات
نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ
المثنى والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين لكفاية الامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم
تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها

اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضاف فيها اليها ولم يكتف في
هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها الى الكاف وانما جعلوا
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختار والاسماء الستة لان اعراب كل
من المثنى والمجموع ثلث فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واثنا منها ست فهذه
الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها مشعرة بتعدد
ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
كلتا فلم يذكر لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى
مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف

جاء بكلا ال

نحو جاء كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت ب

وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع دعي جانب و معناه الذي هو الفرع

وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما

فلذلك قد يكون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى مضمر واثنان واثنتان

واثنتان فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية

ومعناها معنى التثنية فألحقتا بها بالألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا

وجرا كما سمي جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو

والنون فيدخل فيه سنين وأرضين فيما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو

والنون ومما ألحق به وهو الجمع ذو لا من لفظه وعشرون وأخواتها أي نظائرها

إلى التسع وهي ثلثون إلى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لثلثون جمع ثلثة

والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لأنه ثلثة مقادير العشرة واطلاق

ثلثين على تسعة لأنها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي

وأيضا هذه الألفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا

والياء نصبا وجرا وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاتها والجمع مع ملحقاتها بالحروف

لأنهما فرع للواحد ولحقهما في بعض الإعراب وهو علامة التثنية

والجمع فناسب أن يجعل ذلك الحروف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعا

لإعرابه

٢ فاعرابهما

لإعرابه كما أنهما فرع له لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة ولما جعل إعرابهما

بالحروف وكان حروف الإعراب ثلثة وإعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل

إعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي

الجموع بلا إعراب ولو خص الجموع بها لبقي المثنى بلا إعراب فوزعت عليهما بأن جعلوا

الألف علامة الرفع في المثنى لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا

والواو علامة الرفع في الجموع لأنه الضمير المرفوع للجمع نحو يضربون وضربوا وجعل

إعرابهما بالياء حالة الجر على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية

لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر

لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من بيان أقسام

الإعراب بالحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي

والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما في ما سبق ولما كان التقدير أول أشار

إليه أولا ثم بين أن اللفظي ما عداه فقال التقدير يتأتى أي تقدير الإعراب فيما أي

الاسم المعرب الذي تعذر الإعراب فيه أي امتنع ظهوره في لفظه وذلك إذا لم يكن

الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي

في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف ومحذوفة

٢ وصح

٢ باب الحركة والحرف

بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة في العصا ونحوه غير قابل
للحركة كغلامي الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم غلامي فانه اشتغل ما قبل ياء
المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول العامل
مخالفة لها او مخالفة لما يذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا القسم في حالة الجر
لفظي غير مقدر مطلقًا اى في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذا
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او اسـ
يستثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى يستثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذى في اخره ياء مكسورة ما قبلها اسمًا
كانت بعد وقفه بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اى في حالة
الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا بتقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو
في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جائني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون

بالاضافة فاجتمع الياء والواو والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقد
يريا بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان اليا
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث مثل جاء
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اى
اى الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر في تفصيل اعراب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصاف على قياس الاعراب المقدر
واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب
فيه علتان تعرفان بامتناعهما واستجماع شرائطهما فيه ان شاء الله تعالى ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقا
مها اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر واحدة ما تأثيرهما وهى اى العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال الايصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف

تأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في لهاتين العلتين
في الواو التي ثم للجمع والمحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن
فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال از العين
وجمع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من
قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التو
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزا
ئدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا
من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه
في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم
تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قوله تقريب لا تحقيق اذ العلة في الحقيقة اثنا
ن منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر

لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة ا
العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة
اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما
افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع
للمعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم
ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر

فاذا وجد فيه هذا الوزن كان وزنا لوزنه الاصلي ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لاجل تنظيم
فان غير المنصرف عند المتقدمين رحمهم الله ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبانتفاء
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الا
مطلقا والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اى لضرورة وزن الشعر وربما
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع منعه من صرفه اكثر يخرجه
عن الوزن او ارتكاب زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب
لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم
الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز
من الزحاف ليس بضرورة فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز من بعض الزحاف
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه
يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب

اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا
واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا اقول
سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير
للتناسب وما يقوم مقامهما اى علة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من علل التسع علتان
مكررتان فان كل واحدة منهما مقام العلتين تكرارهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة
منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا ينفكان عنها اصلا فلا يقال في حبلى حبل
ولا في حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم لها العارض كالعلمية مثلا لم يتوقعه اللازم الوضعي
فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا خارجا اى خروج الاسم
كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صيغته التي يقتضي الاصل القاعدة ان يكون

حد العدل

دلالة الاسم عليها ولا يخفى ان صيغ العدل ليست صيغ المشتقات فبا ضنا الصيغة المخ
الاسم فخرجت المشتقات فانها وان كانت خارجة عن صيغة الاصلية ان يكون
المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خرج
عن صيغة الاصلية بل لزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان
يعتبر مغايرتها للاولى كونها غير داخل تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
خارجة من الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل قويس وانيب من الجموع
الشاذة ليست بخارجة عما هو القياس فيهما اعني قواسا وانيابا بل انما جمع
القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على قواس وانياب واخراج اقوس وانيب منهما
وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
مقصوده تمييزه من بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل
عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس
بكونه اعم فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات

واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسببين ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه من ذلك الاصل فلا يتحقق الفرعية بدون ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه من ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
واما مجرد اخراج المعدول من ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فعلى هذا قولنا تحقيقا معناه وجدنا انه من اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما
اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع ثلث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة

اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهما فيها وضعاً له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر
اسم التفضيل لان بناءه في الاصل شدة للتفضيل ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن
احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر بعده من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب
التنوين او البناء او الاضافة اجرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد ويأتيهم عدى وليس في
شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاسمين وجمع جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء وحمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحارى
او صحراوات فاصلها اجمع او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد
منها تحقق العدل فاجتمع السببان فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماً وفي اجمع واخواته احد السببين هو
الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاثيب و
فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالاثياب والاقواس كيف ولو
جمعهما على اثياب واقواس فلا شذوذ ونفي هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم

المنع

١٨

المنع ليلزم من مخالفتها الشذوذ وذهب اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن اين الفرق
بين الشاذ والمعدول او تقديراً اي خروجاً كائناً عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام العدل ولو من قاطمة والمراد ببابها
كل ما وقع على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء فيها للاعلام المؤنثة مثل صفار وطار
فانها مبنية وليس فيها الاسباب العلمية والتأنيث وسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيها
مدا ما جعلوه معرباً غير منصرف ايضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
سببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو حمل على نظائره
لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان
الكلام فيما فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان

بنو تميم فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأولين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل لتحصيل سبب لبنائه ومع
ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما لها حمرة مع بني
صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل ربع في مررت بنسوة أربع فإنه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا دلالة فيه بحسب الوضع بل قد عرضت الوصفية
كما في المثال المذكور فإنه أجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد وعلم
أن معنى مررت بنسوة موصوفة بالأربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا بحسب أصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المص شرطه أي شرط الوصف في سببية منع الصرف أن يكون
وصفا في الأصل الذي هو الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية لا أن تعرضه الوصفية بعد
الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زال عنه فلا تضره بأن يخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة أي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة فيها
بعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليها إلى قرينة كما أن أسود كان موضوعا

لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في فهمه عنه إلى قرينة فلذلك
المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم أصالة الوصفية أربع
في قولهم مررت بنسوة أربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة أسود وأرقم
حيث صار اسمين الأول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وأدهم
حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة أعني السواد فإن هذه الأسماء وإن
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم تخرج باستعمالها
في معانيها الأصلية أيضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية
ووزن الفعل وأما ما استعمل في معانيها الأصلية فلا إشكال في منع صرفها لوزن
الفعل والوصف في الأصل والحال وضعف منع أفعى اسما للحية على توهم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الفوعة التي هي الخبث وكذلك منع أجدل للصقر على توهم وصفية اشتقاقه
عن الجدل بمعنى القوة وأخيل للطائر أي الطائر ذي خيلان على توهم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافا أ
صلية فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الأصل ولا في الحال مع أن
الأصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالألف فإنه لا شرط له
شرطه في سببية منع الصرف العلمية أي علميته للاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما

لان الاعلام محفوظة عن النقصان بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل ما عرف

وضعت الكلمة عليها لاتنفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتا

في اشتراط العلمية فيه لان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظى بالتا شرط لوجوب

منع الصرف وفي المعنوى شرط لجوازه فلا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار

اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى في منع

الصرف احد امور ثلثة زيادة على ثلاثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل

زينب وتحرك الحرف الاوسط منه ومنها الثلثة مثل سقر والعجمة معه مثل

ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة

عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الا

وكين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فعند وجود احدها نظرا

الى ثقله شرط تحتم تاثير التانيث والمعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز

عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من الطبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية

والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية

والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور

فللعلمية

لتخرج الكلمة بثقل احد امور الثلثة عن الخفة

فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمونث المعنوى

مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث

قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوى سماعى باعتبار معناه المنقول عنه اذا سمى به رجل

منصرف لان تاء التانيث الاصلى زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شى مقامه والعلمية

وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوى سماعى باعتبار معناه المنقول عنه

اذا سمى به رجل يمتنع صرفه لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع

قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء الفوقانية كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال

قديمة ولا عقرب فانه صغر يقال عقيرب من غير ظهور التاء لان الحرف الرابع

قائم مقامه والمعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات

المعارف شرطها اى شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اى كون هذا

النوع من جنس التعريف على ان تكون العلمية مصدرية او منقول الى العلم بان يكون

حاصلة في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لا

تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف

باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونهما سببا

لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف والعلمية

والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل لبعض لأن فرعية التعريف للتنكير

من فرعية العلمية لم ... والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لتأثيرها

في منع الصرف شرطان شرطها الأول أن تكون علمية أي منسوبة إلى العلم في

اللغة العجمية بأن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بأن ينقل

العرب لفظ العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فإنه كان في العجم

اسم جنس بمعنى الجيد يسمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل أن يتصرف

فيه العرب فكأنه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب

مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه ~~...~~ العجمية فلا

يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في

العجم وشرطها الثاني احد الأمرين تحرك الحرف الأوسط او زيادة على الثلثة

اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع

بالنظر الى الشرط الثاني وهذا اختيار المص لأن العجمة سبب ضعيف

لأنها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط واما التأنيث

فان له علامة مقدرة تظهر في بعض تصرفات فله نوع قوة فلذلك يعتبر

مع سكون الأوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور

٢١

مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية

سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الأوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها

لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر اسم حصن بديار بكر

وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فاشتر لتحرك الأوسط وفي

ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما ... التفريع بالشرط الثاني لأن غرضه التنبيه

على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع

على تفقد الشرط الأول وتقديم ما هو متفرع على وجوده كالعجمي العلم

ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وشعيب

وصالح وهود ... لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا

كنوح لأن سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل

ومن ... كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر

كنوح والجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام

صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا

وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي ...

جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في
بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات وانما شرطت
لتكون صيغة مصونة من قبول التغير فيؤثر تغيرها بانقلابه عن تاء التا
حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا
يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع
هاء كانت على زنة الفرادى كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فوارس ولا المطاعج
نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع
مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزن او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثالا لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثالا لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع

مع

مع الهاء انصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست
اسبابا منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع الصرف الى
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا
علمية غير مؤنثة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم
الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما التعرض للتنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العارض في الجمعية اصلا وسراويل
سراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكا

الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فانه لو
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثرة ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجابت عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيه ورد الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التفصي عنه انه اسم عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكن حمل
في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم
ومصابيح فانه يمكن حملها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة
لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبنا
هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على نيابة سبب اخر على سببي التعدد وهو
الحمل على الوزن وقيل هو اسم عجمي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قلة علمهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدروا حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة لكنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا اعرفت اي سراويل لعدم التحقق بجمعية تحقيقا
والاصل في اسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي
الى

عنه

عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا فالجواري والدواعي
سواء رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحذف الضمة في حذف
اليا عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني
قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة
متقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام ولم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقطت تنوينا عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت

٢ فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لانه اسم غير منصرف

وفي لغة بعض العرب ابدال الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رأيت جواري فبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
بانه لم يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيه اعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين فحذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فيه فانه
فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى على شرط العلمية ليأمن
من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما
كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة اذا كانت من
قبيل المبنيات وكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام

المعربات

المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا
متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا انه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب
من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
اي لمشابهتهما لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببها المنع
الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث والاول
هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
للحرف اعم منه لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او بدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة والمراد
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي
الالف والنون في منعهما من الصرف وافادة التأثير باعتبار انهما سبب واحد وشرط
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء

عليه فيحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران او كانا في صفة فانتفا فعلانة اي ان كان الالف
والنون في صفة فشرطه انتفا فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى شبههما
لالفي التأنيث على حالها فهذا انصاف عريانا مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى اللازم متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي
التأنيث على حالها ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن فانه
منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله
تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من
شرط انتفا فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه غير منصرف لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على الذي
هبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لا
نتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى ... ما
ووزن الفعل فهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل

كلمة

كلمة فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر اسم ماء وعثر اسم موضع
وخضم كجلس فعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم
وشلم علم الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه
ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف وحرف زائدة من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف
او حرف زائدة في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على
على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال فيه قابل للتاء قياسا باعتبار الذي
عن الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فانه يجوز التلون في سودة للحية الانثى
ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار
غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء

امتنع اسما عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف نحو ندمان لقبول

التاء على لغة بنى اسد اذ يقال ندمانة القوية على العمل التانيث وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير

منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها

لسبب اخر فاحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع

فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر باى

باول التعلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر

فانه اريد به المسمى بزيد وبجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به

نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين

اى ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها

اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك

التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون

المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل

ووزن الفعل مستثنيان مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى

شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر

واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل

متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شىء

منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شىء

من الاسماء التى تركب بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما

فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب

اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب

الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بالتنكير وانتفى

السبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب

من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه مثل العدل

ووزن الفعل هذا وقد قيل عن قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر التاء علما

لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه لانه امر من صمت يصمت بضم الميم

فى المضارع فقياس امره ان يجىء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا

امر غير محقق لجواز ان يكون اصمت بكسرتين وان لم يثبت فالاولى

التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا

قد عرفت فيما تقدم ان مجرد حصول محقق لا يكفى فى اعتبار العدل

التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتباره مع الصيغة عن ذلك

الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في احمد وهما العدل والعلمية

والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة

على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش والاخفش هو

ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ المنهاج مع موافقته لما ذكر

من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة اليه لا الاستاذ وان كان غير متعين

تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى

الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيه فخرج سكران وامثاله ونحو

عند افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عنده لتنكير بالاتفاق لضعف معنى

الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من

التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

فيه متى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور

معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية ثم انك اعتبرت الصفة الا

صلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن

الفعل

الفعل والالف والنون المزيدتين فلما كان كذلك لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية

لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل

منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية

عنهما فيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية

لان الاسود للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة

من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لا

نها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد

زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه

الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما

اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبرها

في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية

فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء

العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية

الاصلية لا يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار

المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في

حكم واحد وهو منع الصرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع

سبب آخر كما في سود وان قلت فان التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية

الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا انه

احد الضدين بعد زواله مع ضده آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع

المتضادين لكنه شبيهه فاعتبارهما معاً غير مستحسن وجميع الباب اي باب

غير منصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته

الى غيره ينجر اي يصير مجروراً بالكسر لفظاً او تقديراً وانما لم يكتف بقوله ينجر

لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق

على الحركات البنائية ايضاً وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف

او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقاً لان عدم انصرافه

انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص

الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو

الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم

من ذهب

من ذهب الى انه غير منصرف مطلقاً والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته الفعل لم يؤثر

الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين

لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او

الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معاً او زالت احديهما كان منصرفاً فالباب

ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا

معاً كما في ابراهيم وان لم يكن شرطاً كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية

كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المنصرف وغير المنصرف

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا

يعقل ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور

من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الاسم المشتمل عليه

~~المرفوعات لان التعريف انما هو للمفرد لا للجمع~~

يكون تعريفاً للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة

كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والالف والياء باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفاً بها لفظاً او تقديراً او محلاً ولا شك ان الاسم موصوف

بالرفع المحلي ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي فهو يبحث عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فانه اي من المرفوع او ما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا
بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قوله اعجبني ان
زيد اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا الحال
في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما
اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد بتقدمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه الخبر نحو كريم من

يكرمك

يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه بمحل يقتضي قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ من معمولات الفعل وشبهه لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت
لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل الذي
يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدًا لتأخر مرجع الضمير

وزيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز

خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه

عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بانه محمول

لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير

يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء

واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع

لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم

ذكره في ضمن الامثلة القرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان

يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلان وعليه ان ذكر الامثلة

ستغنى منه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى

او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بانه

كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول

متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول

الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب

زيد

زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل

على المفعول في جميع هذه الصور اما في الصورة الاولى انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز

عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال

واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم

والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا

انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من

قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد

ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا

بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانها لو تقدم المفعول على الفاعل

مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في

عمرو وان الحصر انما هو كما في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم

الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا

الظاهر ان معناه كذا لاحتمال [illegible] ايضا خلاف المقصود واما وجوب

تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيهما

في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا وان اتصل به اي بالفاعل

ضمير المفعول نحو ضرب زيداً غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا التي توسطه به
بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل انما عرفت انها او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب
عمراً زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو اي
الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن
المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل
غير متصل لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف
ما اذا كان الفاعل ايضاً ضميراً متصلاً فانه يجب ح تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازاً اي حذفاً جائزاً في مثل زيد اي فيما كان جواباً لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلاً عمن يقوم به القيام يجوز ان يقول زيد بحذف قام
اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها فقط والتقليل

في الحذف

في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان للعجزة والاذلة ظهيراً وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الا
هلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضاً من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك الهلكات
ماله او يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوباً اي حذفاً واجباً في مثل
وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً
بل صار حشواً لزوال الابهام الذي فيه بدون حذفه فانه يجوز الجمع

بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فقلت يا لا انه وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجار
الاولى المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن
عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
اذ ذكر نعم جوابا لمن في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استبدال
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كاسيهم وشابه
ابيه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل ما يتحقق به التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او

بينهما

بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما يجب بالمعنى توجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولا لنوعه في ذلك
الوضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل الواقع
بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما
الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع هيهنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع للمعارف فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا فيكو
نان متفقين في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في
المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون اسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين

في تنصاه المفعولية مثل ضربت واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في الفاعلية

والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر

آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب فاعلية اسم ظاهر والآخر

مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في خلاف اقتضاء الفعلين في هذه

الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه

الصورة بالاشارة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية

حال كون الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء

وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه شخصا واحدا وتماثل ورد

مثال القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر

حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت

زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا

وفي ذلك كله يكون الاسم الظاهر مرفوعا او منصوبا بالحالين بين اعمال الفعل

الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول وبين اعمال الاول لكونه الاول اي اعمال

الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان

اعملت

اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبنائه لانه المنتصب المختار الاكثر

استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في

العمدة بشرط التفسير وللزوم الالتباس بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم

الظاهر الواقع بعد فعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا

لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون

الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه

لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحاشيا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ربما

واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

ومثل اي اعمال فعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال

الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار

قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي

بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى

المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور

وقيل يروى عنه تشريك الفعلين واسناده بعد الظاهر كما في صورة تأكيد

٢ ضربني واكرمت الزيدان
وضربني واكرمتهما الزيدان

الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته
التي غير مشهورة عنه ومذهب المفعول تمتنع مطلقا لتكراره لو ذكر وعن الا
ضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهر
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذفه لانه
مفعول باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في ا
لفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل
في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فا
علا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة و
يجوز في صريح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير
المذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهره اي المفعول فانه اذا امتنع

الاضمار

الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعملت حسبني فجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول
الاول في حسبتهما واظهرت المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي
مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا
قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاعطى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اذ لا فائدة يتساوى الاحتمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين

وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب

التنازع لفساد المعنى على تقديـر توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل

من المال لأستلزامه عدم السعى لأدنى معيشة وانتفاء الكفاية بقليل من

المال وثبوت طلبه الثانى لكل منهما وذلك لأن لو يجعل مدخول المثبت

شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا

فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد

كما يدل عليه البيت المتأخر عن قول ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك

المجد المؤثل امثالى ومع يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لأدنى معيشة فلا

يكفينى قليل من المال ولكن اطلب المجد الأصيل الثابت واسعى له

مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله و

لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال و

منها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعضهم فاعلا

كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول

للاشارة كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه

اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله

فى حذف الفاعل واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا تغيير صيغة الفعل الى فعل

اى الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيثبت مثل افتعل واستفعل وبابه

يفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل

المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لأنه مسند الى المفعول الأول اسنادا

تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه

معا كون كل من الإسنادين تاما بخلاف المفعول الثانى لأن احد الاسنادين

اسنادا لمصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول

الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لأن النصب فيه مشعر

العلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب

والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كان كا

المفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انها لا يقعان موقع الفاعل

اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلأنه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع

الواو التى اصلها العطف اذ هى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدونه

فانه لم يبق فيه كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به لما اي لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه
لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف الزمان امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف
الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره ما ومجرد يشبهه بالفاعل
اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام
المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير
الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما

مع

مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي
بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناوله نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه ان اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم
فانها لا يكون الا مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما والف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند سيبويه جاز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله

الذي هو من اجنبي نحو اما الزيدان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر

او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب

انت عن آلهتي احترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير

عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد

قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وا قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة

بعد الاستفهام ~~[illegible]~~ نا

لما بعده ~~[illegible]~~ الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام ثم ان في ذا تكثير

بعدها نحو ما قائم زيد وا قائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو

نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه خبر مقدم

الا ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون

ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليها فهنا ثلث صور احدها

اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ او قائما

خبرا مقدما عليه وثانيهما اقائم الزيدان ويتعين ان يكون

الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز

فيه

فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه

المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند اي ما يقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة الم

في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند

الى المبتدأ بجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ على التقديرين

يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم

ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه العامل

شيء او ليسند الى شيء يعني الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين

واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال

آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين

عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يكن

ثمة مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها

والذات مقدمة على حالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ

التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا
لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار على عود الضمير
الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة ام جاء وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان
العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل
مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار قطعا لكن المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان
النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت

تخصصت

وتخصصت لانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات صحبها
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به
الفاعل المشبه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل
قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه
ان ما يذكر بعده مما يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهرير للكلب بالنباح المعتاد قد يكون
خيرا كما اذا كان بمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا يجيء عدو والهرير بالنباح بالعداوة
في غير معتاد يتشاءم منه ويكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فما شر الا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر صفة في
يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب
لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليكم
لتخصيصه بالصفة ومثل قولك بنسبة الى المتكلم اصله سلمت سلاما فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار وقدم تقييده

بزنا معين يدل عليه الفعل كما قال سلامي اى سلام من قبل عليك

هذا هو المشهور في ما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة

الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج

في تبيينها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز

ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل

رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كانت الجملة المعرف

فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد

ان يشير الى ان الخبر قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية

مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها

فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد

اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد وكوضع

المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو

قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان معلوما في قولهم نحو البر الكر

بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه بستين ومنوان منه بدرهم وايت

بايع

٢٠٦

بايع والسمن لا يبيع عندها وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان

او جار ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا

مقدر اى ماول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب

الاول وهو الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له

من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل

اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقدم

وجاز تأخيره لكنه قد يجب تقديم الخبر كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ

مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه

يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما

له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك

خبره فهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ

لكونه معرفة ومن خبر واجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام

او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين

في اصل التخصيص لانه قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب

ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له

اى للمبتدأ احتراز عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام
وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور
الاول فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ
بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل
فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ
به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
وضعه وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة
وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين

ليس

ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له الصدر
الكلام لتصدره فى جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ
بتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر
التابع للمبتدأ يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن
فى المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل
على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الاول بالمفرد مبتدأ ففى تاخره خوف لبس ان
المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى
انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور الاربع المذكورة وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه ويكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا بان يتعدد ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما

فى الحقيقة خبر واحد اى متحد فى هذه الصورة ترك العطف اولى ونقل بعض

النحاة الى فى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال من بالمصر التعدد والخبر ما يكون

بغير عاطف لان المتعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيره

كما ان المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر

المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد اعم كان الاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا

معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم

من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط فى السببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول

الفاء فى الخبر ويصح عدم دخول الفاء فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط

واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما

اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط

اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعل صلته جملة فعلية او ظرفية مادلة

بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا

بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وهو فى حكم الاسم الموصول

المذكور الاسم الموصوف به اذا النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فى حكمها

الاسم

٤٢

~~الاسم الموصوف به اذا النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها~~ الاسم المضاف اليها

مثل الذى يأتينى هذا مثال الاسم الموصول بفعل لذى يأتينى فله درهم مثال الاسم الموصول

بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال الاسم الموصوف بفعل

او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف

الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم

وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء

على خبره مانعان من دخول الفاء عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر

للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى

الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا

يقال ليت ولعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم وان قيل باب كان وباب علمت ايضا

بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيانه الاتفاق انما هو من بين الحروف

المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها ملحق

بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى ليت ولعل فى المنع من دخول الفاء فى الخبر

والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله
تعالى إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم
الذى الحق ان بها هو سيبويه فاعتنه بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه ولم
يذكر مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول
الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف
المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما يجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك
فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى لمبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اى

هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف مطلقا بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر
ويراه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين على الناس لئلا يتوهم نصب الهلال
لو قف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة غير من اما مثل الشيء مقامه
مثل الخبر جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كائن
عليه منا الكتاب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف
سادسة اى ففى وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب الذى التزم في موضعه اى في موضع الخبر
اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا
مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود
غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزم ما قام مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب
حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر

بحث لولا

اى لولا وجدت زيد و قال الفرّاء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها و ثانيها كل مبتدأ

كان مصدراً صريحاً او بتأويله منسوبا الى الفاعل والمفعول او كليهما و بعده

حالا و كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر و ذلك مثل ذهابى راجلا و ضربى

قائما اذا كان زيد مفعول به و مثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربى زيدا

قائما و اكثر شربى السويق ملتوتا و اخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون

الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف سائر

متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه

العامل فى الحال و اقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال

قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا

ما قيل فيه و فيه تكلفات كثيرة و هى حذف اذا مع الجملة المضاف اليها و لم يثبت فى غير

قائما اذا اردت الحال عن المفعول و ضربى زيدا ملابسه قائما اذا كان الحال

عن الفاعل او لك ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا

ملابسه قائما و يجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما

زيد اى ضربته ثم حذف ملابسه الذى هو خبر المبتدأ و العامل فى الحال و اقيم

الحال

الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون سالما من

من تلك التكلفات البعيدة و قال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل فجعل قائما من

متعلقات المبتدأ و يلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده و تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل

الاستعمال و ذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى ضمير

الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما و ذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه

بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما و ثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة

و عطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع و ذلك مثل كل رجل و ضيعته اى كل رجل مقرون

مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون و اقيم المعطوف

فى موضعه و رابعها كل مبتدأ يكون مقسما و خبره القسم و ذلك مثل لعمرك لافعلن

كذا اى لعمرك و بقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

و جواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه و العمر و العمر بمعنى واحد و لا يستعمل مع اللام

الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة الاستعمال خبر ان و اخواتها اى من المرفوعات

خبر ان و اخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة الباقية و هى ان و كان و لكن و ليت

و لعل و هو ما موضع بعد دخول هذه الحروف لا بالابتداء و على مذهب الاصح لانها لما اشبهت

الفعل المتعدي كما يجيء علمت رفعا ونصبا مثل هو اي الخبر ان احدهما هو المسند الى شيء
آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ و
لا النفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد به
بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا
ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم فيهما من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان ههنا لفظا بل انما دخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى ما هذه الحروف ويلزم منه انتقاض
قوله بعد دخول هذه الحروف دلالة الى انه يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى ان
الجواب بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وفي شرائطه
فانه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم وذلك لان امره كامر بعينه
ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال
اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا ومن اباك الا في تقدمه

اي ليس

٤٤

اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعا ايضا
العمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي
الفعل لانحطاطها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فانه حينئذ لا كلام في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته
اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر
هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا خرج به سائر الاخبار
والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا
رجل ظريف فيها ثم انه عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال الحذف
الخبر وجعل في الدار صفة لا كما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ان
صفة على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر ... لا ظرفا للظريف

لأنّ الظرف لا تتقيد بالظرف ونحوه مما الحق به لئلا يلزم الكذب بنفي الظرف كل
غلام سوى رجل فيكون مثالا لا النوعين خبرها الظرف ثم ويحذف خبر لا هذه
هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا
اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون
الخبر لفظا لان المحذوف عندهم واجب الحذف وقيل انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيؤولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل
للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها فيخرج به نحو اسم ما ولا وما عرف من عمومه
الدخول لا زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منه
وانما الحق بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما

وعلى

وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون
ما شاذ لقلة النفي مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي
مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فينقص عمل لا على مورد السماع نحو قوله من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر
ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه الانواع ما يكون
مسندا او مسندا اليه كائنا بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا
تنتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرح
ما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهي الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك
ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بحرف جر بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول

المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح
اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جساما
وشرف شرفا وانما اتى بلفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورا صيغة للفعل وهو
اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او
حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صيغة ثانية للفعل وليس المراد به ان معنى الفعل كائن
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه كاشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قام الفعل بفاعله المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت

بعد

بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على
بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلست جلسة بكسر
الجيم للنوع وجلست جلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى لا يجمع لانه دال
على ماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا
يقال جلست جلوسين او جلوسا الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين
هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما
بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فنبت نباتا وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول مطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم

نحو اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع ولا
قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا
وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى
شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال
العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قالوا
احمد الله حمدا وشكرت الله شكرا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس كلام الفصحاء واجاب
بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما يستعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له و
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم
له ضابط يحذف معها الفعل وذلك فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما
سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او
معنى نفى داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم

واما

وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير
شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن
اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى
النكرة والمعرفة او الى ما هو نحو المبتدأ والى ما يشبهه فى كونه اسما مفردا ومضافا
وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى
يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى فى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لا
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وبا اثر غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق

جملة مضمونها شدة الوثاق والغرض من المطلوب شدة الوثاق اما المن والفداء ففضل الله سبحانه

هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد شد الوثاق واما

تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه

اى لان يشبه به امر آخر فاما نائبه عن نحو لزيد صوت صوت حمار لانه لم يقع ٢ واحترز به

للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو له

ذهن ذهن الحكماء لان الذهن ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو

صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول

المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى

صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به

عن نحو مررت بالبلد ليلا فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له

صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى

صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى فاذا له صوت

وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب

ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى

اى يصرخ

اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات لها ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول

مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم

اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم فان

مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لنفسه

٢ اى من تلك المواضع اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع

مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى

حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل

غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا

لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل للجملة

فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير للمؤكد اسم فاعل من حيث

انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه يسمى تأكيدا لاجل غيره ليندفع الاحتمال

وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليكون ثابتا

حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل

للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا

الفاعل والمفعول له لا بد منه مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفي
جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى
اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه و
ان يكون من لب بالمكان بمعنى لب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اى سعدتك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعنتك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه
يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الكلمة بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان
المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها
ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعل والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده اى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج به زيد في مثل ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل

لبصار لبيك صح

يصدق على درهما انه صح

اليه

اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة
الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد وزيدا ضربت واما وجوبا فيما
تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع
من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب
زيدا بحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه
الابواب الاول في تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثالها نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا اهلا بل واهلا لا اجانب

٤ نحو اخاك اخاك اى الزم صح

بحث المنادى

ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثالث من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو ا
لمطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
مثل يا الله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بلا
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة
المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه با
فيما بعد ومنهم من قال ان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخال المندوب
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل ظاهر كلام سيبويه ايضا انه داخل فى
المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة وا
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون
الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف اعرض
عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون
النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد

والمقدر

والمقدر الا يا اسجدوا والا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لنيابته مناب الفعل
وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون
من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب الاول مثل يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على
على مذهبه ايضا اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب لتعلقها بقوله
وينصب ما سواها على ما يرفع به اى على الضم او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى
فى غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه واستعمال الضمير
الجار الاسم ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده فاتفق
المفرد المعرفة لو توقعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

المرفية وكونها مثلها اذا دأو نعربها وذلك لأن يا زيد بمنزلة ادعوك ومنه الكاف

كاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لأن الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف والفعل

ولا يبنى لمشابهته الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة

اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف

ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى

بلام يدخل وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة

على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس

بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث

لم يعلم ان المظلوم فى مثل هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المستغاث

واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث

له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد

لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث الحاصل لعطفه على

المستغاث وان عطفت ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام

الاستغاثة لأن علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص الاسم

فيه خطها

فيه خوطها ضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل انه يخفض المنادى بلام التعجب

والتهديد والتهكم اما لام التعجب فيا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لأنتقمن

لأمكنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب

بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة المهددة والمهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد باسم

مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى

منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو ان

المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى وانما المنادى يا قوم او يا هؤلاء

اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان هذا القول يعلل ان المنادى على تقدير كسر اللام

ظاهر واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها حينئذ كما هو ظاهر مما سبق ويفتح

ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها

ولا لام فيه ح لأن اللام يقتضى الجر والالف الفتح مبنى اثرهما تناف فلا يجمع بينهما مثل

يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى

المضاف والمعرفة والمنادى مع اللام وان كان معربا قبل دخول حرف النداء لأن علة النصب

وهى المفعولية متحققة فيه وما فيه مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون

مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لاجل
غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه فلم يقل او لم يورد المصنف لهذا
القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل ويمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا هذه العبارة من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لا يستوي ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما اي توابع المنادى بكونه مبنيا
لان التوابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به
لان التوابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما بانك

مضافة

مضافة بالاضافة المعنوية فح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة
حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ولم يدخل فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والمشابهة المضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
ويا زيد الحسن الوجه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها او لم يجب فيما هو
جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها ومعها
بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم المعنى الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان لانك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام مثلا
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها غير ما سيجيء ترفع حملا على
لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا
للفظه وينصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب المحل
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة وا

استعمال الاخرى

بالحرف

على مثال قولهم يا هذا الكلب واشهد ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث في المعطوف بحرف فالممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في النحو
اختار في الممتنع دخول يا عليه مختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة
او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا باقتضاء رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع
لانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في
في اختياره الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
تعرب اعرابا لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال

منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع المنادى

منصوبة اذا وقعت منادى لان حرف النداء لا يباشرها

في الصفة

٥٢٠

في الصفة ويا رجل يا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير
المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخوله
يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي يباشره حرف النداء
لان البدل هو المقصود بالذكر والاحكام المطلوبة لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اي كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافا او مضارعا للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو
يا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني
على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار
فتحه المنقول من جواز فتحه فان جواز فتحه لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن
مجردا عن التاء او ملحوق بها اي بابنة بلا تخلل فاصلة بين الابن وموصوفه وهو
المنادى الحاصل فهم فيخرج منه يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا اي حال كون ذلك الابن

اي حال

مضافاً الى علم آخر فقيل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة البناء المطردة

على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف

فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام

اى ذاك يدل ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى

المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة و يا هذا الرجل بتوسط هذا

و يا اى هذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا بعض العرب رفع الرجل مثلا وان

كان صفة وصفها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود

بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي علامة

المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء و هذا مستثنى من قاعدة جواز الوجهين

في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يجرى في صفة الاسم المبهم من القاعدة و توابعه

بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع الرجل مضافا او صفة نحو يا ايها الرجل الظريف و

ذو مال لان توابع المنادى معرب بجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني قالوا

بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام و هو اجتماع امرين احدهما كون

اللام عوضا عن محذوف و ثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذف الهمزة

اللام

اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع

آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان

كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا

عن محذوف لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام

فلا يجوز ان يقال يا النجم و يا الناس لعدم جريان هذه العلة فيها والتي في قول الشاعر

من اجلك يا التي تيمت قلبي   وانت بخيلة بالوصل عني   لان لامها ليست عوضا

عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي لغة اما قول الشاعر فيا الغلاما

اللذان فرا   اياكما ان تكسبان شرا   لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا

ولك اى وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدى اى في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد الثاني

صورة لا حقيقة و ولى الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني

النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف

على انه مضاف على عدى المذكور والتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه ومضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي

اما الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى نفتحه اتباعا للنصب الذي

كما فى زيد بن عمرو وتعين النصب فى التابع لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدى لا ابا لكم   لا يلقينكم فى سوءة عمر و   البيت لجرير حين اراد عمر التيمى

الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم   لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقيكم فى سوءة اى

فى مكروه من قبلى يعنى مهاجاتى يا ام يا لمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة

فتح اليا مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط اليا التقلا بالكسرة اذا كان ما قبلها

كسرة احترازا عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان

يقعان فى الندا لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء

بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلا بوجهين حذف الياء وابقاء

الكسرة دليلا عليه وقلب اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهما اى هذان

الوجهان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم واشتهرا بالتبدل الشهرة بحالها المغيرة

بالحذف او القلب فلا تقول يا امة ويا عدة وقد جاء بنا الى المنادى المضاف الى يا غلا

بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه

الوجوه كلها وقفا اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه

فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى مناداتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة

كسائر

كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع لو وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها

بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتاء فتحا وكسرا اى حال

كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة اليا وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت

ويا امت لاجل ما يعطى المعنى المعدود ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء

جمعا بين العوضين دون اليا فلا قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه

فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة وهذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى

لا يقال يا ابن اخى ويا ابن خال بالنظر الى الاب ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه

الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن

بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا يا ابن ام وجها اخر خاصة

فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول

اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى

جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه الضرورة

فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى فى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية

اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى فى اخر المنادى تخفيفا اى

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف - مرحوم استاد سید محمد باقر ...
عربشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۳۰۵

التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على التعريف التام
مطلقا والقبر ... الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كانوا قائلين المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهو ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس
اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا بالا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب والبناء الذي يدل عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
النسخ وكذا اقرب من صرف الناسخين مع ان وجه اشتراطهم عدم دخوله في المنادى ظاهر وهو ان
الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع امر وجودي وهو ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم
مع انه لشهرته يكون فيما ابقي دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل

قوله ولا مندوبا
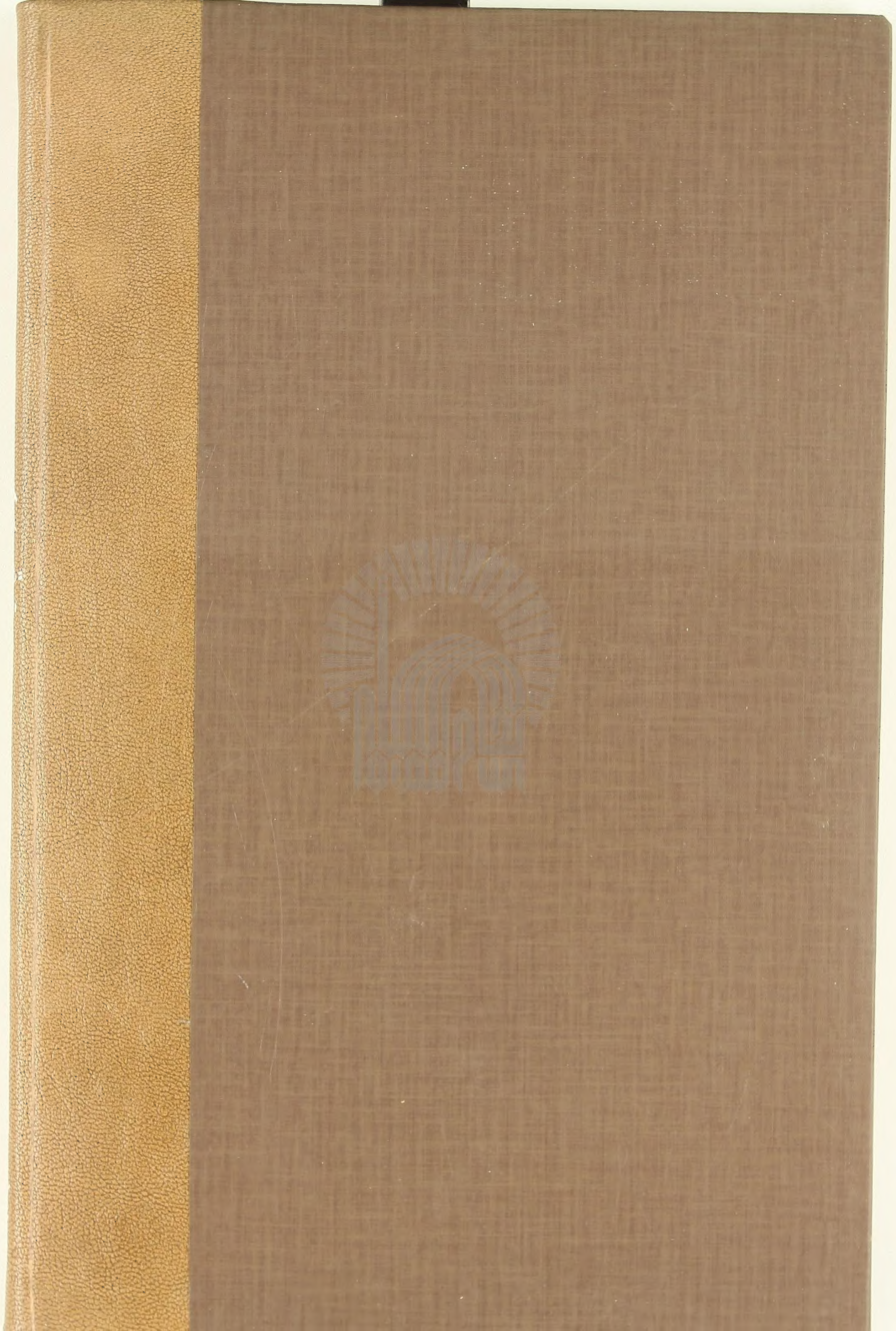
ابنية